

النظام المصرفي الجزائري و آلية تحديثه في ظل العولمة

أ. عبد الرزاق سلام عبد الرزاق

prof.sell@yahoo.fr

جامعة المديّة

ملخص:

يعد تحديث النظام المصرفي الجزائري من المتطلبات الضرورية للقيام بوظائفه الاساسية في ظل التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة المالية و التي ألقت بظلالها على أداء و أعمال البنوك، و لكون النظام المصرفي المحرك الاساسي لأي نظام اقتصادي فان وضع مناهج تشغيل و أساليب تقنية حديثة في البنوك الجزائرية ستعمل على رفع كفاءة و أداء البنوك الجزائرية و تمكنها من الوقوف أمام المنافسة الاجنبية ومواكبة التطورات الدولية في مجال العمل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المصارف، البنوك، النظام المصرفي الجزائري، تحديث البنوك.

مقدمة:

لقد أصبحت العولمة المالية - بلا جدال - حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها في الوقت الراهن، و ذلك بما أحدثته من تأثيرات جذرية على صعيد كافة المعاملات المالية بوجه عام و المصرفية بوجه خاص، فقد فتحت الثورة التي أحدثتها العولمة المالية الباب لجميع المصارف و الزبائن لعقد و إبرام الصفقات المالية متجاوزين بذلك كل القيود و العراقيل التقييدية و التقليدية، مما عمل على خلق بيئة جديدة للمصارف تمتاز بمحدا المنافسة وارتفاع الجودة المصرفية وزيادة الاندماجات المصرفية و استخدام احدث التقنيات الحديثة في العمل المصرفي.

و في ظل هذه التطورات التي تعرفها الساحة المصرفية الدولية و المحلية جديرا بنا ان نتفقد أوضاع المصارف الجزائرية لمعرفة اذا كانت قادرة على إدراك هذا التطور العظيم في المجال المصرفي و معرفة التحديات التي تواجهها في الفترة الراهنة و الآليات المناسبة لتحديث القطاع المصرفي الجزائري و جعله يدرك هذا التطور الذي شهدته الساحة المصرفية الدولية حتى يستفيد من المزايا الايجابية للعولمة المالية. و هو ما سنحاول ان نلقي عليه الضوء في هذا البحث، من خلال تعريف العولمة المالية و تحديد اوضاع المصارف الجزائري و التحديات التي توجهها و آليات تحديثها.

1- العولمة المالية:

1-1 تعريف العولمة الاقتصادية:

تعتبر العولمة الاقتصادية متغير اقتصادي لم يشهد التاريخ الاقتصادي مثيلا له ذلك انه يشمل تغيرات جذرية في الاقتصاد. وتهدف العولمة الى تهيئة الاجواء العالمية لمرحلة اقتصادية جديدة تتميز بعدة أنماط حديثة، مثل انفتاح كل ما هو محلي على العالم الخارجي، وإلغاء التمرکز الصناعي و المالي نتيجة القدرات الهائلة في الحركة، ونتيجة تغيرات نمطية سريعة في الانتاج والاستهلاك و حتى الاستثمار، وزيادة ارتباط واندماج الهوامش بالمحاور، وإلغاء أدوار الحكومات في الداخل و الخارج ولو بنسب متفاوتة، وربط الاقتصادات الوطنية بمصالح الشركات الكبرى، واستخدام فائق للاتصالات الحديثة لاتمام الصفقات الاقتصادية، مما يعني ان الاقتصاد العالمي في طريقه الى التكامل، حيث ان اساس العولمة و جوهرها يرميان الى تحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع المبادلات في السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وتعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية¹.

2-1 تعريف العولمة المالية:

¹ - محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص ص 88-89.

يمكن تعريفها على أنها نتاج قيام علاقة وطيدة في النظام المالي من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية، وتزايد تكامل وارتباط رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وأخذها بالتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق العالمية¹.

1-3 دوافع العولمة المالية:

أ- انهيار الاشتراكية وتنامي الرأسمالية المالية :

بعد اغتيال الاتحاد السوفياتي تحول النظام الدولي الثنائي الأطراف إلى نظام أحادي، فتطور بذلك مشروع اقتصاد السوق والاقتصاد الرأسمالي من مشروع إقليمي إلى مشروع دولي، ومن بيئة اقتصادية غير متجانسة إلى بيئة اقتصادية متجانسة أي تسودها قوانين متجانسة تسمح بحرية حركة السلع ورؤوس الأموال².

هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه النمو المتزايد في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات المالية من خلال تنوع أنشطته و زيادة درجة تركزه مما أعطى قوة دفع كبيرة لمسيرة العولمة المالية، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الانتاج الحقيقي³.

ب- عجز الاسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فالتجأت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى و أدى عدم قدرة بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات و الفوائض المالية، إلى إتجاه هذه الفوائض إلى أسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات ربح أعلى، و تجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية التجأت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- ظهور الابتكارات المالية⁴:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص32.

² - زكي رمزي، محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991، ص155-156.

³ - فؤاد موسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990، ص34.

⁴ العولمة المالية، على الموقع، <http://www.jamaa.cc/art247076-5.html?&artid=247076> تاريخ الاطلاع 2010/11/09.

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات)، أصبح هناك العد يدمن الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل: المبادلات¹، المستقبلات²، السقف و القاعدة³، الخيارات⁴... الخ، كل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما:

- الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين؛ المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

1-4- الآثار العولمة المالية :

أ- الآثار الايجابية: ان من أبرز الآثار الايجابية للعولمة المالية ما يلي:

- سهولة الوصول الى مصادر التمويل و تقليل التكاليف: بحيث يتمكن طالب التمويل من الوصول الى الاسواق العالمية و المفاضلة بين الاسعار في مجموعة مختلفة من الموردين و الاقتراض بالعملة الأكثر جاذبية و الأقل شروطا، وهذا عن طريق الانترنت او السوق المالية وهذا ما يرفع من المشاريع الاستثمارية.
- رفع جودة الخدمات المالية المقدمة: لقد ترتب عن ازالة الحواجز و العوائق بين الاسواق المالية الى زيادة المنافسة والتي عملت بدورها الى رفع جودة الخدمات المالية التي تنتجها الدولة وانخفاض اسعارها، و بالتالي فان كثيرا من الدول قد تخلت عن انتاج بعض الخدمات المالية لعدم قدرتها على المنافسة و اصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول اخرى لها ميزة تنافسية.

¹ يمكن تعريف عقد التبادل المالي، أنها عملية تسمح لمعامل ما باستبدال دين ذو خصائص معينة مقابل دين آخر ذو خصائص أخرى بشروط يتفق عليها عند التعاقد.

² تسمح بالتفاوض بين طرفين حول شراء و بيع أصول مالية أو مواد أولية بسعر يحدد يوم التفاوض على أن تتم المعاملة في أجل مستقبلي، و يكون هذا الأجل مخصص و محدد للمواصفات في الأسواق المنظمة كون المنتجات خاضعة لمعيار موحد.

³ السقف وسيلة لتفادي ارتفاع سعر الفائدة، وهو عبارة عن اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه بائع السقف الى مشتريه بانه في حالة ارتفاع سعر الفائدة الى مستوى اعلى من مستوى السعر المتفق عليه فانه يدفع الى مشتري السقف فارق المبلغ مضروبا في المبلغ التقدي الذي تم الاتفاق عليه، اما القاعدة فهي وسيلة لتفادي انخفاض سعر الفائدة، يقوم بموجبه بائع القاعدة بدفع الى مشتري القاعدة الفارق الناجم عن انخفاض سعر الفائدة أي انها تضمن للاخير حدا ادنى لسعر الفائدة حتى وان خفض سعر الفائدة انخفاضاً كبيراً.

⁴ العقد الاختياري هو وسيلة تسمح - لقاء دفع علاوة- بيع أو شراء أصل ما يستلم لاحقا، بسعر يحدد بتاريخ الاتفاق، مع توفير إمكانية التراجع و عدم إتمام الصفقة للمشتري .

- **توزيع الاصول و تقليل المخاطر** وهذعن طريق انتقال المشاريع الاستثمارية من المناطق و الدول ذات المخاطر الى دول اقل خطرا والتي تتميز باستقرار في سياستها الاقتصادية و بالذات ما يتصل منها باسعار الصرف واسعار الفائدة و لا تتجه الى الدول التي يقل او ينعدم فيها مثل هذا الاستقرار، وكذلك توزيع المشاريع الاستثمارية على عدة دول - حتى ولو كانت هذه الدول قليلة المخاطر - فاذا ما تعرض بلد ما الى خطر معين فان هذا الضرر لا يمس جميع المشاريع لانها توجد في دول اخرى و بالتالي فان المستثمر لا يخسر كل امواله.

ب- الآثار السلبية: تتمثل أبرز الآثار السلبية للعملة المالية فيما يلي:

- انخفاض سيادة الدولة: إن من اهم سلبيات العملة هي انخفاض سيادة الدولة على سياساتها النقدية و بالتالي فان فقدان استقلالية الدولة في اتخاذ السياسات النقدية لها هي مؤكدة - وخاصة داخل الفضاء الاوربي - وتصبح الرقابة الادارية للقرض و النقود تكاد أن تكون متقاربة في الاقتصاديات المدينة أما في اقتصاديات الاسواق المالية فهي متصلة ببعضها البعض¹؛

- مخاطر هروب الاموال الوطنية الى الخارج: يعتبر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج من أكبر المخاطر التي أفرزتها العملة المالية وتضررت بها الدول العربية، حيث أصبح رجال الأعمال في الدول العربية يفضلون استثمار أموالهم خارج بلدانهم لمجموعة من الأسباب، بالرغم من أن هذه الدول تعاني من إختلالات كبيرة في مؤشرات اقتصادها الكلي كزيادة عجز الحساب الجاري وزيادة حجم الدين ، وتراوح الاستثمارات العربية في الخارج ما بين 800 الى 1000 مليار دولار حسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛

- مخاطر التعرض لازمات مالية العملة المالية رافقتها و يرافقها تحقق ازمات و هزات مالية و اضطرابات اقتصادية، وما تتضمنه من هدر وضياع و تبديد للموارد و خسائر فادحة لجهات عديدة نتيجة الازمات و الاضطرابات و الهزات الاقتصادية و المالية منها خصوصا والتي حصلت و تحصل و يمكن حصولها².

- اشتداد المنافسة في السوق المصرفية: إن تزايد العملة و إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الحات 1994 و تولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية 1995 جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفي حيث نجدها اتخذت ثلاث اتجاهات:

● **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية؛

¹ صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2002.

² فليح حسين حلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، 2010، ص ص 34، 341.

● الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى؛

● الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

2- اوضاع المصارف الجزائرية:

1-2 حجم و درجة نمو القطاع المصرفي الجزائري

من اهم المؤشرات التي استخدمت في العديد من الدراسات والتي تعكس حجم القطاع المصرفي هي: اجمالي اصول البنك المركزي الى الناتج المحلي الاجمالي، و اجمالي اصول البنوك التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي وتعكس هذه المؤشرات اهمية الخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات بالنسبة لحجم الاقتصاد، بالاضافة الى التفرقة بين الاهمية النسبية لكل نوع وبالتالي هيكل وطبيعة الخدمات المقدمة

الجدول رقم 01: اصول البنك المركزي و البنوك التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي

اجمالي اصول البنوك التجارية / الناتج المحلي الاجمالي				اصول البنك المركزي / الناتج المحلي الاجمالي				
متوسط الفترة 2006-2009	2008	2007	2006	متوسط الفترة 2006-2009	2008	2007	2006	
%69.33	%78	%69	%61	%89.33	%110	%82	%76	الجزائر
%21.33	%21	%21	%22	%68.66	%71	%69	%66	تونس
%217.33	%197	%222	%233	%63	%58	%63	%68	الاردن
%70.33	%73	%74	%64	%80	%94	%81	%65	السعودية

المصدر: تم احتساب بناء على النشرة الاحصائية للدول العربية، على الموقع

www.amf.ae.org

- نلاحظ في الجزائر ارتفاع اصول البنك المركزي للناتج المحلي الاجمالي عن كافة الدول و يعكس لنا ذلك مدى الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي و ذلك بغرض تحقيق اهداف التنمية، الا ان الهدف من البنوك المركزية في الدول المتقدمة هو المحافظة على قيمة العملة محليا و خارجيا وتفعيل دورها الرقابي و لاتقوم باي عمليات تمويل في مجال التنمية الاقتصادية، و هو ما أكدت عليه ايضا الكثير من الدراسات بأن الاهمية النسبية للبنك المركزي تنخفض كلما تحركنا في اتجاه الدول مرتفعة الدخل بينما تزداد اهميته في الدول منخفضة الدخل؛

- بالنسبة لأصول البنوك التجارية: نلاحظ ان الاصول المالية للبنوك في الاردن تفوق حجم الناتج و هو ما يعكس قدرة البنوك على تمويل التنمية و اهميتها بالنسبة للاقتصاد، و بالنسبة للجزائر فانها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 69.33% و هو ما يدل على قدرتها المحدودة في تمويل التنمية مقارنة بالاردن اذ

بلغت النسبة فيها 217.3% ، هذا و تجدر الاشارة الى ان صغر حجم الاصول المالية بالنسبة للاقتصاد يعكس مدى قدرة هذه الاقتصاديات على استيعاب مؤسسات مالية جديدة سواء محلية ام اجنبية، ويعد هذا عاملا من عوامل انخفاض معدلات الادخار في الجزائر مقارنة مع الدول الاخرى اذ بلغت في 2008 حوالي 51% بينما السعودية 67% و الاردن 110%.

و جدير بالذكر ايضا ان المؤسسات التي ترغب في الدخول الى السوق يجب ان تختلف نشاطاتها عن الانشطة المتوفرة في السوق، وتخدم اغراض اخرى، و بذلك نستطيع ان نقلل من حدة المنافسة امام البنوك القائمة.

و عليه فانه بغض النظر عن حجم القطاع بالنسبة للاقتصاد، فان كفاءة البنوك و قدرتها على القيام بدور الوسيط تتوقف على هيكلها و ما اذا كان يتمتع بدرجة منافسة تجعله يقوم بدوره بكفاءة و هو ما سنعرفه في العنصر الموالي.

2-2 هيكل الصناعة المصرفية :

يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2009 من ستة وعشرين (26) مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة، يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة. و تم في 2009 تحويل مصرف التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة إلى صندوق وطني للاستثمار.

في نهاية 2009، كانت الهيئات المصرفية والمؤسسات المالية تتوزع كما يلي:

- ست (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛

- ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛

- مؤسسة مالية نشأت بدل تعاونية للتأمين في الميدان الفلاحي؛

- شركتان خاصتان (02) للاعتماد الإيجاري.

أ- درجة التركيز :

تجدر الاشارة الى ان المصارف العمومية هي المسيطرة على الساحة المصرفية اذ تستحوذ على حوالي 89% من اجمالي الاصول في نهاية 2009، مقابل 90,8% في نهاية 2008. ضمن المصارف العمومية، يمثل المصرف الأول 32,6% من مجموع أصول القطاع ويمثل المصرف الثاني 20,5% مقابل 38,3% و 19,1% على التوالي في نهاية 2008. أما فيما يتعلق بالمصارف الخاصة، تساوي حصتها

11% في 2009 مقابل 9,2% في 2008. تمثل المصارف الخاصة الثلاثة الأولى 5,2% من إجمالي أصول المصارف و 47,3% من إجمالي أصول المصارف الخاصة في 2009 مقابل 4,8% و 52,1% على التوالي في نهاية 2008¹.

ان ارتفاع التركيز في البنوك يعكس انخفاض درجة المنافسة لجذب المدخرات و اتاحتها الى المستثمرين بكفاءة، و ايضا السوق المقسم الى اجزاء صغيرة يعد دليل على وجود بنوك ذات احجام صغيرة و هو ما يعكس عدم الكفاءة ايضا، اذ تستحوذ 06 بنوك عمومية على 89 بالمئة مقابل 11 بالمئة موزعة على 20 مصرف في 2009.

ب- **الكثافة المصرفية:** ينص نموذج كاميرون Cameron الذي وضع سنة 1967 ان لكل 10000 شخص فرع واحد لبنك، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع} \times 10000}{\text{عدد السكان}}$$

اذا كانت الكثافة المصرفية = 1 فهو العدد المثالي للتوزيع
الكثافة المصرفية < 1 معناه وجود انتشار كبير للمصارف، مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف و بالتالي انخفاض ربحية البنك.

الكثافة المصرفية > 1 معناه انتشار البنوك غير كاف وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية الى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة الى هذه الخدمة*.

وقد سجلت الجزائر الجزائر نسبة 0.37 سنة 2009 و تعتبر هذه النسبة ضعيفة حسب معيار كميرون و بالتالي فان الخدمة المصرفية لا تصل الى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة اليها، اذ سجل شبك و احد لكل 26700 ساكنا.²

ث- **درجة نشاط الوساطة المالية:**

ان من ابرز المؤشرات التي تعكس الوظائف الاساسية للوسطاء الماليين على المستوى الكلي هي المؤشر الاول حجم الائتمان المحلي الممنوح بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي، و المؤشر الثاني حجم الائتمان

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009 ص 114.

* وقد طور هذا النموذج الى الاخذ بعدد السكان المنتجين فقط ، انظر، جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، ط 1، 1999، ص 124.

² انظر بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 114.

الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فكلما ارتفعت هذه النسبة وانخفض نصيب الحكومة و الهيئات الحكومية يعكس كفاءة في الوساطة المالية.

الجدول رقم 02: حجم الائتمان المحلي / الناتج المحلي الاجمالي

متوسط 2006-2008	2008	2007	2006	
%0.95-	%10-	%0.13	%7%	الجزائر
%60.33	%59	%61	%61	تونس
%115.1	%117	%115.6	%112.7	الاردن
%11.2	%4.4-	%16	%22	السعودية

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التقرير العربي الموحد 2009.

الجدول رقم 03: حجم الائتمان الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص/ الناتج المحلي

الاجمالي*:

متوسط -2006 2008	متوسط -2002 2005	2009	2008	2007	2006	
%31.3	%19.4	%35.6	%43.6	%23.6	%22.5	الجزائر
%54.2	%57.8	%54.8	%53.0	%55.1	%54.7	تونس
%89.1	%77.0	%77.9	%83.1	%92.0	%94.2	الاردن
%83.8	%55.5	%92.4	%97.1	%81.4	%71.4	السعودية

* الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي بالنسبة للجزائر و السعودية

المصدر: النشرة الاحصائية للدول العربية، على الموقع www.amf.ae.org.

يلاحظ من الجدولين السابقين ان نسبة حجم الائتمان المحلي او الائتمان الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة و صغيرة في الجزائر مقارنة بتونس والاردن و السعودية حيث بلغ متوسط نسبة حجم الائتمان المحلي / الناتج المحلي الاجمالي في الاردن 115.1% تليها تونس بنسبة 60.33% والسعودية ب 11.2% و الجزائر ب -0.95% و هو الامر الذي يعكس ضعف و نقص كفاءة الوساطة المالية في الجزائر، وتعكس ايضا الضعف في عملية تمويل التنمية.

و نفس الشيء بالنسبة لمتوسط نسبة حجم الائتمان الممنوح من البنوك الى القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي حيث تصدرت الاردن بنسبة 89.1% بينما احتلت الجزائر الرتبة الاخيرة في الدول محل المقارنة بنسبة 31.3% ، و هو ما يدل على محدودية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

و تحذر الاشارة الى ان الزيادة الملاحظة في هذه النسبة الاخيرة في الجزائر حيث بلغت 22.5% سنة 2006 و 35.6% في 2009، و هو ما يشير الى كفاءة الوساطة المالية وفقا للأدبيات المختلفة. إلا أن هذا التوسع لا يمكن اخذه على انه مؤشر ايجابي على الاطلاق، فان لم يكن هذا التوسع مصحوب بكفاءة في التوزيع واختيار المشروعات، و انخفاض نسبة الديون المدومة او الرديئة فلا يمكن القول ان هناك كفاءة في الوساطة المالية.

2-3 كفاءة أداء البنوك الجزائرية:

يمكن تعريف كفاءة البنك على انها نتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية¹، وتبرز كفاءة الاداء من خلال المؤشرات التالية :

- **مؤشرات مدى كفاية رأس المال:** حيث يعتبر هذا المؤشر من ابرز المؤشرات التي تقيس درجة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها البنك ودرجة استقراره، و مدى استجابته لمتطلبات لجنة بازل فكلما ارتفعت هذه النسبة عن متطلبات الحد الأدنى أي تجاوزت نسبة 8 % كلما انخفضت درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتحذر الاشارة الى ان معدل كفاية رأس المال تجاوز 13% في معظم الدول العربية² بما فيها الجزائر وهو ما يجعل المصارف الجزائرية تستجيب لمتطلبات السلامة المصرفية؛

- **مؤشرات التشغيل:** حتى يكون أداء البنك ممتازا لابد من ان يحقق عائد مرتفع على الاصول و الاموال الخاصة، ومن أهم المؤشرات التي تقيس مؤشرات الربحية نجد:

● **مردودية رأس المال: (ROE) Return On Equity** يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصرف التجاري على توليد العوائد من توظيف اموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم. فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فانها تدل على قدرة ادارة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في المصرف بكفاءة عالية³.

مردودية رأس المال = النتيجة / متوسط الاموال الخاصة⁴

و قد سجلت البنوك الجزائرية ارتفاعا مطردا في هذه النسبة اذ بلغت 17.41% في سنة 2006 بالنسبة للبنوك العمومية مقابل 23.4

للبنوك الخاصة و 25.93% في سنة 2009 بالنسبة للبنوك العمومية مقابل 21.84% للبنوك الخاصة، و نتجت الزيادة في هذه النسبة في البنوك العمومية نتيجة للزيادة المطردة في في نتائجها، اما

¹ كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 104 يونيو /حزيران 2011، ص3.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، على الموقع www.amf.org تاريخ الاطلاع 2011/07/20.

³ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص 206.

⁴ التقرير السنوي 2008، بنك الجزائر، ص 133.

المصارف الخاصة فقد عرفت زيادة في اموالها الخاصة اكثر اهمية من زيادة نتائجها وهو الامر الذي جعل هذه النسبة تنخفض في 2009¹.

• **مردودية الاصول: (Return on Assets (ROA):** يقيس هذا المؤشر مدى نجاح

المصرف في استثمار موجوداته و قدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة. وتشكل الموجودات أساس دخل او عائد العمليات التشغيلية في المصرف، اذ يتناسب اجمالي العائد طرذا مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالغلة الاجمالية لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها،

و يقاس معدل العائد على الموجودات بالعلاقة التالية: مردودية الاصول = النتيجة / متوسط اجمالي الاصول².

وقد عرفت البنوك الجزائرية زيادة طفيفة في عائد الاصول حيث بلغت 0.75% سنة 2006 و 0.99% سنة 2008 بالنسبة للمصارف العمومية و في المصارف الخاصة 2.31% سنة 2006 و 3.27% سنة 2008 و تعود الزيادة في نتائجها الى الارتفاع في حجم انشطتها وانخفاض حصة المصاريف العامة في صافي الناتج المصرفي

• **مضاعف الرافعة المالية (LM) Leverage Multiplier*:** تبين مؤشرات الرافعة المالية قدرة القرارات المالية التي تتخذها ادارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، أي التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، و بما يؤدي الى تعظيم معدل العائد على حق الملكية ومن ثم فإن ادارة المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة آلية الرفع المالي - و هي الاموال ذات الكلفة الثابتة او المنخفضة- لزيادة العائد على حقوق الملكية الى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لاصحاب راس المال في الشركات غير المالية. ويحسب بقسمة اجمالي الموجودات على اجمالي حقوق الملكية³.

¹ انظر التقرير السنوي، 2008 ص 133 و التقرير السنوي 2009، بنك الجزائر، ص 126.

² التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص 133.

* حسب مؤسسة التامين على الودائع الفدرالية (FDIC) ان المصرف الذي يحقق نسبة رفع مالي اكبر من 5% سوف يعد ذا رأس مال جيد، ونسبة رفع 4% او اكثر يكون ذا رأس مال ملائم، و تحت 4% او اكثر سيعد المصرف تحت مستوى رأس المال المطلوب، و اذا انخفض معدل الرفع الى اقل من 3% فان المصرف يفتقر الى رأس المال بشكل كبير، واذا انخفض معدل الرفع الى 2% او اقل فان المصرف يفتقر الى حد كبير من رأس المال، مما يجعل المشرعين الفيدراليين يضغطون على المصرف لاجباره على تقوية مركزه المالي (الربيعي حاكم، ص 152).

³ الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، مرجع سابق، ص 207.

$$\text{مؤشر الملاءمة} = \frac{\text{معدل إجمالي الموجودات}}{\text{معدل إجمالي حق الملكية}}$$

و يلاحظ ان المصارف الجزائرية العامة منها و الخاصة تعرف انخفاضاً في الرافعة المالية حيث بلغت 25 في سنة 2008 بالنسبة للمصارف العامة و 8 بالنسبة للمصارف الخاصة¹.

• **الهامش المصرفي:** يحسب الهامش المصرفي بقسمة صافي الناتج المصرفي على متوسط اجمال الاصول، و قد عرف الهامش المصرفي للمصارف الخاصة ارتفاعاً حيث انتقل من 5.69% في 2006 الى 7.73% في 2008 بينما عرف الهامش المصرفي للمصارف العامة انخفاضاً طفيفاً حيث استقر عند 2.47% في 2008 مقابل 2.97% في 2006.

و بعد هذا العرض الاجمالي بالاعتماد على مؤشرات الحجم و الهيكل و النشاط في مجال الوساطة المصرفية ومؤشرات الاداء، نجد ان الجزائر تتمتع بقطاع مصرفي صغير من حيث الحجم و يتركز على نوع واحد و هي البنوك التجارية، و يعاني من سلبات كبيرة مقارنة مع غيره من الدول محل الدراسة من حيث هيكل القطاع و درجة المنافسة و التركيز وصغر الحجم البنوك. من كل ما سبق يمكن القول أن العمل المصرفي في عصر العولمة عرف تحولاتاً جذرية حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحوسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر الأمر الذي يتواءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية ويحقق للبنك نمواً مطرداً في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى.

3- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي:²

3-1 تحدي خلق الكفايات الادارية القادرة:

ان التطوير يحتاج الى قوى ادارية وفنية تقوده، وخلق مثل هذه القوى يتطلب خلق كفايات بشرية تفهم الادارة المصرفية المعقدة، وتفهم المنتجات الحديثة كما تفهم العمليات المصرفية المعاصرة، ثم ان خلق هذه الكفايات يحتاج الى استثمارات ضخمة في التاهيل و التدريب، وتعرض الكوادر المصرفية الى

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، ص 133.

² مفلح محمد عقل ، القطاع المصرفي الاردني التحديات المستقبلية في اقتصاد منغير، ندوة لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية عمان الاردن 20-01-1996 ، ص ص 345-351.

الثقافات المصرفية العالمية، و التطورات المستجدة عليها وعلى المصارف الجزائرية ان تعيد النظر في سياستها المتعلقة بالموارد البشرية، والتركيز على النوع على حساب الكم .

3-2 تبني مفهوم حديث لادارة ميزانية المصرف:

لا يتحقق الربح للمؤسسات المصرفية من هوامش الاقراض فحسب، بل يمكن ان يتحقق مقدار من الربح لا يقل عن ذلك، وربما يزيد، من خلال ادارة الاصول و الخصوم، والاستفادة من فرص الربح التي قد يخلقها مثل هذا الاسلوب في ادارة الميزانية، الذي يعتمد على تركيبة استحقاقات الموجودات و المطلوبات و الفجوة المتكونة من ذلك، ومن تركيبة العملات التي يتعامل بها، وحياسة الاوراق المالية القابلة للمتاجرة.

ان هذا الاسلوب في ادارة ميزانية البنك ليس جديدا في الادارة المالية للمصارف، بل هو واسع الانتشار في المصارف المتقدمة و المتطورة، وقد يصل اعتماد المصارف المستنيرة به في تحقيق ما يقارب 70% من ارباحها.

3-3 تحدي التغيير في تركيبة الدخل:

اعتمدت المصارف تقليديا، على ما تحصل عليه من فوائد و عملات، و قد تحولت مكونات الدخل قليلا من الفوائد نحو العملات، اما الان فان الدخل من المصادر التقليدية قد تراجع كثيرا، واصبح لا يحقق طموح الارباح لدى المصارف، واصبح هناك الكثير من الدخل الذي يتحقق نتيجة لادارة الموجودات و المطلوبات و كذلك نتيجة القبول بمخاطر عدم التطابق في الاستحقاق و المركز في اسعار الصرف ، و حياسة أوراق مالية ذات اسعار فائدة ثابتة و عائمة، وغيرها من المنتجات. ويمكن ان يضرب مثلا لهذا التحول في العالم هو البنك العريق BARCLAYS حيث كان قبل سنوات يحصل على 90% من دخله من العمليات المصرفية التقليدية المتمثلة في الاقراض، اما الان فانه يحصل على 90% من هذا الدخل من هذه المنتجات الجديدة من خلال ادارة شاملة لموجوداته ومطلوباته. ان المصارف الجزائرية ما زالت في تحقيقها الربح تعتمد على المصادر التقليدية، وعليها البدء بالاستعداد لمرحلة تغيير قادمة لا يعتمد فيها الربح على المصادر التقليدية و حسب، و انما على الادارة الشاملة للميزانية.

3-4 مواجهة ضغط الهوامش الربحية:

ان حدة المنافسة، وسهولة انتشار المعلومات، و توسع معارف المقترضين وقدرتهم أدى وسيؤدي الى المزيد من الضغط على الهوامش الربحية للمصارف . وهذا امر يجب ان تستعد له المؤسسات المصرفية الجزائرية من خلال سيطرة افضل على تكاليف الانتاج، و كفاية اعلى في العمل، الى جانب توسيع

السوق، وعدد العملاء و زيادة عدد المنتجات التي يقدمها المصرف، الى جانب خدماته التقليدية مثل الاستشارات و صناديق الاستثمار، و الوساطة في الاوراق المالية لتعويض الفرص الضائعة نتيجة لتدني هذه الهوامش.

3-5 تطوير فعال لسوق ما بين المصارف:

يأتي ذلك لتنظيم الاستفادة من السيولة المتاحة في الاقتصاد القومي ، لان تطوير هذا السوق سيفتح الافاق و المجالات الواسعة لسهولة انتقال الفوائض النقدية من مؤسسة الى اخرى. ليس هذا فحسب بل ان تطوير هذا السوق سيفتح آفاقا لمشاركة مصارف من خارج الجزائر فيه، في ظل التوجهات نحو العالمية و الانفتاح والغاء القيود.

3-6 تحدي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

ان تزايد المخاطر التي اصبحت تحيط بالعمل المصرفي من كل جانب، الى جانب اتساع الاسواق و السرعة في الانحاز التي يتطلع اليها العملاء تجعل المصارف امام تحد للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لضبط مخاطرها، و لتوسيع اسواقها و تحسين خدماتها. ويعتقد ان اهم المعوقات امام أي توجه في هذا المجال، هو كلفة هذا الاستثمار في ظل ظروف تتعرض فيها ارباح المصارف لضغوط شديدة.

3-7 تقديم الخدمات و المنتجات المصرفية الحديثة:

ما زالت البنوك عندنا مقتصرة على عدد محدود من الخدمات المصرفية التقليدية، اما المنتجات المصرفية الحديثة مثل التوريق SECURITIZATION و خيارات العملة، وخيارات الفوائد، وخيارات مبادلات الفوائد، فما زالت معرفتنا بها نظرية ولم نستطع ادخالها لاسباب تشريعية او ثقافية او ادارية واذا كان لا بد من التطوير فمن الضرورة البدء في وقت مبكر.

4- دوافع تحديث النظام المصرفي الجزائري:

هناك العديد من الدوافع و الاسباب التي تجعل تحديث النظام المصرفي امرا ضروريا و بالغ الاهمية و تتجلى ابرز هذه الدوافع في النقاط التالية:

4-1 فقدان الاحترافية :

تفتقد المصارف الجزائرية* إلى الاحترافية اللازمة ، فهذه المصارف تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية ، و بالتالي مازالت بعيدة عن الحرية الاقتصادية و متطلبات اقتصاد السوق .

وما يبرر عدم احترافية الجهاز المصرفي ، ما يلي¹ :

- التمييز في تقديم القروض و عدم تقديم كافة انواع القروض مثل ما حدث اذ اقدمت السلطات النقدية على منع تقديم القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات، و هذا ما ترك اثارا سلبية على مستوى الشركات التي تتاجر بالسيارات و كذا على مستوى الافراد؛
- الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل و الاجراءات الغير واضحة والمعقدة؛
- استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر؛
- صعوبة الوصول إلى القروض المصرفية و كذا البيروقراطية والتسيير المركزي؛
- الإفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل مسحوبات على الكشف للمؤسسة العمومية ، التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض على الرغم من إجراءات التطهير التي اتخذتها السلطات العمومية؛
- غياب عمليات الخصم في بعض المصارف .

2-4 عدم فعالية المنظومة المصرفية :

يمكن تحليل نجاعة وفعالية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المالية على مستويين:

أ- المستوى الأول : عدم الفعالية المالية :

- تقاس فعالية المنظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات والمعلومات التي تقدمها، و المصارف الجزائرية ذات تكلفة مرتفعة بسبب :
- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة ؛
 - قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل الاستعمال المفرط للموارد البشرية لمعالجة العمليات التجارية ؛

* تجدر الاشارة الى ان المصارف العمومية تستحوذ على 90.8% من اجمالي الاصول و بالتالي فهي المهيمنة على القطاع المصرفي، انظر التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 102.

¹علي بن ساحة، نحو تاهيل النظام المصرفي الجزائري لادماجه في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 122.

- ضعف أنظمة الإعلام الآلي و التي تعتبر من أكبر النقاط السلبية في المنظومة المصرفية؛
- اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية.
- ب- المستوى الثاني : عدم الفعالية الاقتصادية :**

تعتبر منظومة الوساطة فعالة إذ قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وخصصت الموارد تخصيصا جيدا ، ويقصد بتخصيص الموارد العملية التي بموجبها توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود استخدام مختلفة وبطريقة تضمن الملائمة بين الاحتياجات من السيولة وتحقيق الربحية والعائد وتعود أسباب ضعف جمع الأموال إلى ¹:

- عدم وجود استراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل المصارف ؛
- وجود مبالغ كبيرة كودائع في البنوك و عدم استثمار هذه الاموال في المشاريع المنتجة؛
- نقص ثقة الجمهور في المصارف ، خاصة ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من المصرف (حالة بنك الخليفة خير مثال)؛
- البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية والتجارية ؛
- نقص الثقة في الشيك من خلال استعمال النقد في المعاملات التجارية ؛
- لا يوجد سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع ؛
- ضعف كبير في الهياكل والوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى ؛
- عجز التأطير سنة 1996 ، لا يتجاوز نسبتهم 16% من عدد المستخدمين ².

5-آليات تحديث القطاع المصرفي الجزائري:

5-1 تفعيل عمليات الرقابة:

أ- تعريف الرقابة:

الرقابة هي عبارة عن تفتيش و تحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة اجراءات البنك، و مطابقتها للنظم الصادرة من السلطة النقدية ، و ما يلاحظ في الوضع الجزائري هو أن التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض وهو الأمر 11/03 الصادر في : 2003/08/26 لم يمنع إفلاس المصارف، بالرغم من أن هذا التعديل ظهر بعد إفلاس بنك الخليفة وبداية الصعوبات المالية للبنك التجاري الصناعي الجزائري.

¹علي بن ساحة، مرجع سابق ، ص123.

²علي بن ساحة، مرجع سابق، ص: 375.

فمنذ صدور قانون النقد والقرض رقم 90/10 الذي فتح المجال أمام إنشاء المصارف الخاصة بالجزائر، تم سحب الاعتماد وافلاس خمسة من المصارف الخاصة، وهي : بنك الخليفة، البنك الصناعي التجاري ، يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري والشركة الجزائرية. وليس هناك ما يضمن توقيف هذه الظاهرة في ظل الأوضاع والقوانين الحالية .

وإذا كان الإفلاس هو الظاهرة الممنوحة للمصارف الخاصة الجزائرية، فإن الاختلاس أصبح الظاهرة المميزة للمصارف العمومية الجزائرية، والذي سجل مبالغ ضخمة وصلت إلى 200 مليار سنتيم من البنك الوطني BNA (وكالة بوزريعة)، و 1200 مليار سنتيم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة بئر خادم)، و 1400 مليار سنتيم من البنك الجزائري الخارجي BEA (وكالة الخروب/قسنطينة) ومازال المسلسل مستمرا¹.

ب- اسس الرقابة الفعالة²:

تستند الرقابة الفعالة الى ثلاثة ركائز هامة هي :

- التشريعات المصرفية:

يجب ان تكفل التشريعات المصرفية تحديد مفهوم المصرف و كذا يجب ان تكفل التشريعات المصرفية صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك.

- السلطة الرقابية:

حتى تقوم السلطة الرقابية بدورها على اكمل وجه يجب ان تتمتع بالاستقلالية كما يجب ان تكون خاضعة للمساءلة امام جهة معينة تكون عادة البرلمان في كثير من الدول.

- البيئة القانونية و المحاسبية:

يعتبر توفر بيئة قانونية امر ضروري لتفعيل عمل المصارف ، حيث تعالج البيئة القانونية البنك من حيث تشكيله، الملكية و الالتزامات للمالكين، حقوق الملكية، العسر المالي و كذا الحالات التي يحق فيها للدائنين المطالبة بتصفية البنك ، و فيما يخص البيئة المحاسبية فيجب ان يشتمل النظام المحاسبي على معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها في كافة البنوك، و كذا المراجعة المستقلة من قبل مدققين خارجيين، والافصاح عن البيانات المالية المدققة.

¹ ناصر سليمان، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 596.

² انظر ، ابراهيم الكراسنة ، اطر اساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، 2006، ص 16.

5-2 الرقابة بالتركيز على المخاطر¹:

نظرا للتقدم التكنولوجي اصبح التوجه في الرقابة على البنك يتمثل في التركيز على المخاطر التي تعترض البنك و معرفة الاتجاه الذي تسير اليه و بالتالي محاولة الرقابة على هذه المخاطر و ليس تفتيش البنوك على اساس البيانات التاريخية. بمعنى ان دور السلطات الرقابية سيكون دور استباقي وليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه. و هذا ما يتطلب الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسية لدى هذا البنك وبالتالي إعداد إستراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر.

5-3 الاتجاه نحو الاندماج المصرفي و البنوك الشاملة:

أ- الاتجاه نحو الاندماج المصرفي:

ان عمليات الاندماج و الاستحواذ المصرفي الجارية في اسواق المال العالمية، جعلت العمل المصرفي يشهد تطورا وتنوعا سريعا لن تتمكن المصارف الصغيرة و منها الجزائرية من مواكبته داخل الحدود القطرية، هذا فضلا عن ان اتفاقية تحرير الخدمات المالية، سوف تؤدي الى زيادة حدة المنافسة بين المصارف المحلية و المصارف الوافدة و التي تمتلك قدرات مالية و تكنولوجية هائلة، تمكنها من تقديم خدمات عالية الجودة و بتكاليف منخفضة، مما سيؤثر على المصارف الجزائرية، ومن هذا المنطلق فانه يتوجب عليها مسايرة الاتجاه العالمي للاندماج المصرفي، و التوجه نحو التكتل و التكامل لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم اكبر و قاعدة اوسع حتى تتمكن من استيعاب التقنيات الحديثة ذات الكلفة المرتفعة والاستجابة لمتطلبات العولمة.

ب- الاتجاه الى البنوك الشاملة:

مع التطور الكبير واللامتناهي الذي شهدته الخدمات المالية والمصرفية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات و الابتكارات الجديدة في الخدمات المالية، وازدياد المنافسة بين المؤسسات المالية الدولية، تنامت الضغوط على الربحية و الدخل مما دفع المصارف التجارية إلى توسيع قاعدة خدماتها ونشاطاتها ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية، مثل قيام بنك بفتح شركة تأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة توزيعاً للمخاطر ومواجهة للمنافسة، لذا فانه من الضروري على المصارف الجزائرية تبني هذه الاستراتيجية للاستفادة من إيجابياتها.

¹ انظر ، ابراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 47.

4-5 تنمية الموارد البشرية و تعميق استخدام التكنولوجيا:

أ- تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية في المصارف من العوامل الاساسية التي تحدد مدى مقدرة المصارف على مواجهة تحديات العولمة المالية بايجابياتها و سلبياتها، حيث ان كل متطلبات تحديث و تاهيل المصارف الجزائرية يعتمد بشكل اساسي على تهيئة واعداد الموارد البشرية للنهوض بالقطاع المصرفي، حيث تكون تنمية الموارد البشرية عن طريق التطوير و التدريب و الدورات التكوينية بحيث تصبح هذه الكوادر قادرة على قيادة التغيير نحو الاحسن و مسايرة متطلبات العولمة .

ب- تعميق استخدام التكنولوجيا:

لقد اوضحت الصناعة المصرفية من الصناعات التي لاتكاد تستغنى بشكل او بآخر عن نظم المعلومات المالية المعتمدة على الحاسب، اذ أن كثيرا من الخدمات التي تقدم من قبل المصارف لا يمكن تقديمها بشكل ملائم إلا من خلال الحاسب، مثل الصراف الآلي و تحويل الاموال الكترونيا. و يكون تعميق استخدام التكنولوجيا عن طريق اقتناء اخر الاصدارات من الاجهزة و كذا البرامج و تدريب العاملين على استخدامها و هي النقطة الاهم. حيث يمكن التحكم في التكنولوجيا المصارف الجزائرية التقليدية الى تعميق استخدام العمل المصرفي الالكتروني و الاسفاده من مزاياه كتخفيض التكلفة و سرعة الاداء ودقته.

5-5 تفعيل السياسة التسويقية:

بحيث يتوجب على المصارف الجزائرية بأن تتبع استراتيجية تسويقية موجهة بالعمل بدلا من ان تكون موجهة بالمنتج حيث ان مجرد توفير اكبر عدد ممكن من الخدمات المصرفية، وبتشكيلات واسعة - لا يكفي لوحده - لان الاتجاه الحديث في التسويق المصرفي يضع العمل في قلب اهتمامات ادارة التسويق المصرفي بجعله نقطة الارتكاز في الجهد المصرفي، و بالتأكيد على تحقيق التوازن بين اهداف العمل واهداف المصرف¹، و بهذا فانه يتوجب على المصارف الجزائرية مراجعة استراتيجيتها التسويقية الخاصة بكيفية إنتاج الخدمة المصرفية، وتسعيها بشكل منافس، وتوزيعها للقطاعات المستهدفة من العملاء بشكل ملائم.

5-6 الاتجاه الى حوكمة المصارف الجزائرية:

أ- تعريف الحوكمة :

¹ ناجي معلا، الاصول العلمية للتسويق المصرفي، ط2، دار وائل، عمان، 2002، ص ص21-27.

تتضمن الحوكمة أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الادارة و الادارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف و مراعاة حقوق حملة الأسهم و حماية حقوق المودعين و الفاعلين الداخليين، بالإضافة الى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين و التي تحدد من خلال الاطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة و هم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك¹.

و تعريفها لجنة بازل في اتفاق بازل II كما يلي: تعني الحاكمية بصفة عامة الادارة الرشيدة و تحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الادارة، الحكومة.... الخ) و محاولة تلافي تعارض المصالح و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، و يضمن ادارة المصرف خصوصاً ادارة المخاطر و بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.²

ب- بواعث الأهتمام بحوكمة الشركات:

لقد ظهرت الحاجة الى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الازمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم كالازمة المالية التشيلية في التسعينات من القرن الماضي، و الازمة المالية الآسيوية عام 1997، و الازمة المالية الروسية 1998، وأخيرا الازمة المالية الأمريكية و العالمية 2008، و كذلك ما شهدته العديد من الشركات العالمية من انهيارات مالية و محاسبية كأزمة شركتي أنرون و وورلد كوم في الولايات المتحدة خلال عام 2001، و فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار و الإقراض في الولايات المتحدة. و تزايدت اهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، و قد أدى اتساع حجم تلك المشروعات الى انفصال الملكية عن الادارة و شرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجتهت الى أسواق المال. و ساعد على ذلك ما شهدته العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الاموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، و دفع اتساع حجم الشركات و انفصال الملكية عن الادارة الى

¹ منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية و فق المعايير و الممارسات الدولية، على الموقع www.uabonline.org تاريخ الاطلاع 2011/02/01.

² الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين حوكمة البنوك و أثرها في الأداء المالي و المخاطرة، البازوري، عمان الاردن، ط 1، 2011، ص 31.

ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، و الى و قوع كثير من الشركات في أزمات مالية مما دفع بالدول الى الاهتمام بالحوكمة¹.

و عليه فان اهمية حوكمة الشركات تتجلى في الفصل بين الملكية و الادارة في الشركات المملوكة للجمهور، اذ غالبا ما يعمل المستثمرون بتكليف اشخاص اخرين من اجل ادارة شركاتهم و هذا قد يرجع الى نقص خبراتهم في مجال الادارة او قد يرجع الى عدم و جود الوقت للعمل الاداري. و في ظل هذه الوضعية فان المديرين و أعضاء مجلس الادارة لن يتأثروا بخسائر الشركة و ضياع الارباح اذا ما فشلت الشركة في أدائها. و بالتالي فانهم قد يتخذون قرارات تضر باستثمارات المساهمين، او قد و قد يفرضون في المخاطر اذا اصبحت مناصبهم مهددة، أو قد لا يقومون بالمخاطرة بالدرجة الكافية اذا كان لديهم الاحساس بالامان في مناصبهم.

5-7 تحديث وسائل الدفع:

ان تطور وسائل الدفع و تنوعها له دور بالغ الاهمية في تطوير النظام المصرفي و التقدم به الى الامام وكذا يلعب دورا فعالا في تسريع حركة المعاملات التجارية و الاقتصادية ، بالاضافة الى كونه يعتبر مؤشرا جيدا لسيير اقتصاد الدولة، لذا فقيام الدولة بعصرنة نظام مدفوعاتها يعد تطورا لنظامها المالي كون نظام المدفوعات يشمل الوسطاء الماليين وأدوات الدفع و اجراءات الدفع و التغطية المالية.

و انطلاقا من هذه المعطيات عمل بنك الجزائر بعد تشخيص للوضع النقدي والمصرفي في الجزائر على استحداث وتطوير أنظمة دفع تتماشى مع تلك السائدة في العالم. وهذا بإنشاء نظامين للدفع بين المصارف انطلاقا من سنة 2006.

خاتمة.

في نهاية هذا البحث، و بعد ان تطرقنا للعولمة المالية من حيث مفهومها و دوافعها و آثارها الايجابية و السلبية، و بعد تشخيص أوضاع المصارف الجزائرية و إبراز التحديات التي تواجهها في ظل العولمة المالية، و اخيرا دوافع تحديث المصارف الجزائرية و آليات هذا التحديث توصلنا الى مجموعة من النتائج و التوصيات.

النتائج:

¹ انظر البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس و الخمسون، مصر، 2003، ص 11.

1- أحدثت العولمة المالية مجموعة من التغيرات على العمل المصرفي دوليا و محليا حيث تميزت بإزالة جميع القيود و انتشار الصيرفة الالكترونية والشاملة و الاندماجات المصرفية و إزدياد حدة المنافسة بين البنوك.

2- تمتاز البنوك الجزائرية بسيطرة القطاع العام حيث يستحوذ على حوالي 89% من اجمالي الاصول في 2009، كما تمتاز ايضا بصغر حجمها، و كثافة مصرفية منخفضة حيث أن أنتشار البنوك غير كاف وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية الى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة الى هذه الخدمة، و كذا صغر حجم المصارف مقارنة مع نظيراتها في الدول العربية و الاجنبية، و كذا محدوديتها في تمويل التنمية.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن ان نصيغ بعض التوصيات التي تساعد المصارف الجزائري على مواكبة التغيرات الجديدة في الصناعة المصرفية:

- 1- يجب العمل على خصخصة البنوك العمومية لتحسين أدائها و كفاءتها و جودة خدماتها عن طريق المنافسة و وضع قوانين تزيد من استقلالية البنوك .
- 2- العمل على عصنة البنوك و استخدام احدث التقنيات التكنولوجية في العمل المصرفي.
- 3- العمل على تأهيل و رفع كفاءة العنصر البشري عن طريق التدريب و التكوين، ذلك لان العنصر البشري يعتبر الركيزة الأساسية لرفع الأداء المصرفي.
- 4- على المصارف الجزائرية ان تكتشف من عمليات الرقابة الداخلية و الخارجية .
- 5- على المصارف الجزائرية الاتجاه نحو الاندماج المصرفي و الصيرفة الشاملة لتقليل المخاطر التي يمكن التعرض اليها.
- 6- العمل على تنويع المنتجات المصرفية و العمل بمفاهيم التسويق المصرفي الحديث.
- 7- ان تعمل المصارف الجزائرية على حوكمة المصارف ، و تحديث و سائل الدفع .

قائمة المراجع:

I- الكتب:

1. الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين حوكمة البنوك و أثرها في الأداء المالي و المخاطرة، البازوري، عمان الاردن، ط 1 ، 2011.
2. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، ط 1، 1999.
3. زكي رمزي، محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991.
4. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
5. فليح حسين حلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، 2010.
6. فؤاد موسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ،سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، الكويت، 1990.
7. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
8. ناجي معلا، الاصول العلمية للتسويق المصرفي، ط2 ،دار وائل، عمان، 2002.

II- الرسائل الجامعية:

1. علي بن ساحة، نحو تاهيل النظام المصرفي الجزائري لادماجه في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.

III-التقارير و المجلات :

1. ابراهيم الكراسنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، 2006.
2. البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس و الخمسون، مصر، 2003.
3. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
4. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
5. صالح مفتاح،العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2002.
6. كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 104 يونيو و حزيران 2011.

7. مفلح محمد عقل ، القطاع المصرفي الاردني التحديات المستقبلية في اقتصاد منغير، ندوة لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية عمان الاردن 20-01-1996.
8. ناصر سليمان، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

IV- المواقع الالكترونية:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، على الموقع www.amf.org تاريخ الاطلاع 20/07/2011
2. العولمة المالية ، على الموقع،-<http://www.jamaa.cc/art247076>5.html?&artid=247076 تاريخ الاطلاع 09/11/2010.
3. منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية و وفق المعايير و الممارسات الدولية، على الموقع www.uabonline.org تاريخ الاطلاع 01/02/2011.